

البروفيسور بلعيساوي محمد الظاهر



الوجيز في شرح

الأوقاف التجارية



الطبعة السابعة
مزيدة ومنقحة



فهرس

5	مقدمة
17	الفصل الأول : السفتجة
22	المبحث الأول : إنشاء السفتجة
23	المطلب الأول : الشروط الموضوعية لصحة الالتزام الصرفي
28	المطلب الثاني : الشروط الشكلية لصحة السفتجة
29	أولا : البيانات الإلزامية
38	ثانيا: جزاء عدم التقيد بالشكلية الصرفية
42	ثالثا : البيانات الاختيارية
45	رابعا : تعدد النسخ والنظائر
47	المبحث الثاني : تداول السفتجة
48	المطلب الأول : التظهير الناقل للملكية
50	أولا : الشروط الشكلية
54	ثانيا : آثار التظهير الناقل للملكية
60	المطلب الثاني : التظهير التوكيلي
61	أولا: شروطه
62	ثانيا: آثاره
63	المطلب الثالث: التظهير التأميني
63	أولا: شروطه
64	ثانيا: آثار التظهير التأميني
66	المبحث الثالث: ضمانات الوفاء بالسفتجة
67	المطلب الأول : مقابل الوفاء في السفتجة
68	أولا : أهمية مقابل الوفاء
69	ثانيا : شروط وجود مقابل الوفاء
71	ثالثا : إثبات مقابل الوفاء
73	رابعا: ملكية مقابل الوفاء

75	خامسا: آثار ملكية مقابل الوفاء.....
78	المطلب الثاني : القبول.....
80	أولا : التقديم للقبول.....
84	ثانيا : إجراءات التقديم للقبول.....
86	ثالثا : شروط صحة القبول.....
89	رابعا: آثار القبول ورفض القبول.....
92	خامسا: القبول بطريق التدخل.....
96	المطلب الثالث : التضامن الصرفي.....
100	المطلب الرابع : الضمان الاحتياطي.....
101	أولا : أشخاص الضمان الاحتياطي.....
103	ثانيا : شروط الضمان الاحتياطي.....
105	ثالثا : آثار الضمان الاحتياطي.....
109	المبحث الرابع : أحكام الوفاء في السفتجة.....
110	المطلب الأول : تاريخ الاستحقاق.....
110	أولا : طرق تحديد تاريخ الاستحقاق.....
113	ثانيا : حساب المواعيد.....
114	المطلب الثاني : الالتزام بتقديم السفتجة للوفاء.....
116	المطلب الثالث : الوفاء الفعلي بالسفتجة.....
116	أولا : شروط صحة الوفاء.....
126	ثانيا : المعارضة وآثار الوفاء.....
129	ثالثا: الوفاء في حالة الضياع والسرقة.....
133	رابعا: الوفاء بطريق التدخل.....
137	المبحث الخامس: الامتناع عن الوفاء والرجوع الصرفي.....
138	المطلب الأول: حالات الرجوع الصرفي.....
142	المطلب الثاني: الاحتجاج.....
150.	المطلب الثالث: مباشرة الرجوع.....

155	المبحث السادس: السقوط والتقدم .
155	المطلب الأول: السقوط.....
155	أولا : سقوط الحق.....
156	ثانيا : لمت يثبت حق التمسك بالإهمال.....
157	ثالثا: خصائص السقوط.....
158	المطلب الثاني : تقدم دعاوى الرجوع في السفطة.....
160	الفصل الثاني : السند لأمر.....
161	المبحث الأول : إنشاء السند لأمر
162	المطلب الأول : البيانات الإلزامية والاختيارية في السند.....
162	أولا :البيانات الإلزامية.....
163	ثانيا : البيانات الاختيارية.....
164	المطلب الثاني: جزاء تخلف البيانات الإلزامية.....
165	المطلب الثالث: تداول السند لأمر.....
166	المبحث الثاني : الوفاء بالسند لأمر
166	أولا: ضمانات الوفاء بالسند لأمر.....
167	ثانيا: أحكام الوفاء بالسند لأمر.....
170	المبحث الثالث : الرجوع لعدم الوفاء، سقوط وتقدم الحق في الرجوع في السند لأمر .
170	المطلب الأول : الرجوع لعدم الوفاء.....
170	أولا :شروط الرجوع.....
171	ثانيا : موضوع واستعمال حق الرجوع.....
172	المطلب الثاني: سقوط الحق في الرجوع والتقدم في السند لأمر
172	أولا :السقوط.....
172	ثانيا : التقدم.....
173	المبحث الرابع: سند الحزن.....

174	المطلب الأول : إنشاء سند الخزن
174	أولا : الشروط الموضوعية
174	ثانيا : الشروط الشكلية
175	المطلب الثاني : تداول سند الخزن
176	المطلب الثالث : الوفاء بسند الخزن
178	الفصل الثالث : الشيك
183	المبحث الأول : إنشاء الشيك
184	المطلب الأول : البيانات الإلزامية في الشيك
190	المطلب الثاني : البيانات الاختيارية وجزء تخلف البيانات
190	أولا: البيانات الاختيارية
192	ثانيا : جزء تخلف البيانات الإلزامية في الشيك
192	المطلب الثالث : بعض الصور الخاصة من الشيك
193	1 - شيك الضمان
193	2 - الشيك المصري
194	3 - شيك المسافرين
195	4 - الشيك المسطر
197	5 - الشيك المصادق عليه أو المعتمد
199	6 - الشيك المعد للقيد
199	المبحث الثاني: تداول الشيك
200	المطلب الأول : أحكام تظهير الشيك
203	المطلب الثاني : آثار التظهير
203	أولا: التظهير الناقل للملكية
205	ثانيا : التظهير التوكيلي
206	المبحث الثالث: ضمانات الوفاء بالشيك
206	المطلب الأول: مقابل الوفاء في الشيك
207	أولا: شروط مقابل الوفاء في الشيك

209	ثانيا : ملكية مقابل الوفاء.....
210	ثالثا: جزاءات المترتبة عن تخلف الرصيد .
210	1 - المنع من إصدار شيكات.....
221	2 - جريمة إصدار شيك بدون رصيد
225	المطلب الثاني : الضمان الاحتياطي.....
227	المبحث الرابع : أحكام الوفاء بالشيك.....
227	المطلب الأول : التزامات الحامل فيما يخص الوفاء.....
228	أولا : تقديم الشيك.....
229	ثانيا : مكان التقديم.....
229	ثالثا : جزاء عدم تقديم الشيك في المواعيد القانونية.....
230	المطلب الثاني : التزامات البنك بمناسبة الوفاء.....
231	أولا: الوفاء يكون للحامل الشرعي.....
231	ثانيا : احتياطات البنك في وفائه بالشيك.....
232	ثالثا: عملية وفاء الشيك.....
233	المبحث الخامس : الرجوع الصربي وسقوط حق الحامل.....
235	المطلب الأول : الرجوع لعدم الوفاء.....
239	المطلب الثاني: سقوط الحق في الرجوع وتقادم دعاوى الحامل.....
244	الفصل الرابع: عقد تحويل الفاتورة.....
246	المبحث الأول: التقنية المالية لعقد تحويل الفاتورة.....
246	المطلب الأول : أطراف عقد تحويل الفاتورة.....
248	المطلب الثاني: علاقة الوسيط (وكيل التسويق) بالبائع (المنتمي).....
250	المطلب الثالث: علاقة الوسيط بالمدين (المشتري).....
252	المبحث الثاني: تنفيذ عقد تحويل الفاتورة و الرجوع.....
252	المطلب الأول: تنفيذ عقد تحويل الفاتورة.....
253	أولا: الفواتير غير المقبولة.....
253	ثانيا: الفواتير المقبولة.....

254	ثالثا: الطبيعة القانونية لعقد تحويل الفاتورة
255	المطلب الثاني: ضمانات والتزامات أطراف عقد تحويل الفاتورة
255	أولا: ضمانات والتزامات الوسيط
257	ثانيا: حقوق والتزامات المنتمي
258	ثالثا: إجراءات تحويل الديون
260	المطلب الثالث: رجوع الوسيط على المنتمي وانتهاء عقد تحويل الفاتورة
260	أولا : رجوع الوسيط على المنتمي
262	ثانيا : انتهاء عقد تحويل الفاتورة
284	قائمة المراجع
292	فهرس



يتعلّق هذا الكتاب بدراسة الأوراق التّجاريّة، والتي تعدّ من أهمّ المواضيع الخاصّة بالقانون التّجاري، والتي خصّها المشرّع الجزائي كغيره من المشرّعين بتنظيم خاص بالنظر إلى أهمّيتها في مجال الأعمال، كونها تعدّ من الوسائل النّاجعة في حفظ الحقوق وتأمين وصول القيمة إلى مستحقّها، مع ما تتضمنه من ضمانات كفيّله بإرساء وتدعيم الأمن المطلوب في حقل يقوم على السّرعة وقوامه الثّقة والائتمان .

خلقت البيئة التّجارية الأوراق التّجارية لتحقيق عمليات التّبادل الآجل بين التّجار، وتضمن للدائن الذي منح مدينه أجلا للوفاء أن يحصل على حقوقه في صورة ورقة تجاريّة تنتقل بالطّرق التّجارية (المناولة والتّظهير) من دائن لآخر حتى إذا حلّ أجل استحقاقها تقدّم حاملها (الدائن الأخير) إلى المدين الأصلي مطالبا إياه بالوفاء بتقديمها نقدا .

يخصّ هذا المؤلّف الفئات المعنيّة بحقل قانون التّجاري عموما وقانون الأعمال خصوصا سواء كانوا طلبة كليّات الحقوق والعلوم الاقتصاديّة والتّجاريّة، المحامين، القضاة ، المحضرين

نسأل الله العظيم أن يجد كلّ مهتمّ بهذا المجال ضالته سواء في اقتضاء الحقوق أو التّحمّل بالالتزامات المنبثقة عن التّعامل بهذه الوسائل الخاصّة من المعاملات التّجاريّة .

بلعيساوي محمد الطاهر

ISBN: 978-9969-544-01-5



9 789969 544015



القلعة - ليبيا

024 280 771

0542 342 779

www.nilibrairie.com